

نظم

مائة المعاني والبيان في علم البلاغة
لابن الشحنة الحنفي
رحمه الله.

تحقيق

إبراهيم الفقيه السريحي

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي أبان الحق وأظهره، ورفع من تمسك بالاسلام ونصره، وأظهر المعاني الجليلة في القرآن ليكون عظة وتذكرة، وجلي لعباده بديع خلقه لمن تدبره وتفكره. وصلاة وسلاماً على سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم حامل لواء السنة المطهرة، وعلى آله وصحبه الكرام البررة، ومن تبعهم بإحسان إلى الساعة المنتظرة، وسلم تسليماً كثيراً وبعد:

فإن علم البلاغة من أجل العلوم وأشرفها، وتكمن أهمية هذا العلم فيما يلي:
أولاً: أنه أحد علوم اللغة العربية، التي نزل بها القرآن العظيم، وهيمن بها على ما سواه من الكتب الأخرى، وهذا يقتضي أن تكون لغته مهيمنة على ما سواها من اللغات الأخرى.
ثانياً: أن معرفة هذا العلم ودراسته توصل الإنسان إلى معرفة إعجاز كتاب الله الكريم، وما خصه الله من حسن التأليف وبراعة التركيب، وما فيه من الإيجاز البديع، فمعرفة هذا العلم تعطي الإنسان ملكة الفهم، والتذوق لأسرار الكلمات القرآنية، ومعرفة خصائصها، وما تحتوي عليه من المعاني العظام.

قال أبو هلال العسكري: "إن أحق العلوم بالتعلم، وأولها بالتحفظ- بعد المعرفة بالله جل ثناؤه- علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة، الذي به يُعرف إعجاز كتاب الله تعالى، الناطق بالحق، الهادي إلى سبيل الرشده....."

وقد علمنا أن الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخل بمعرفة الفصاحة، لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصه الله به من حسن التأليف، وبراعة التركيب، وما شحنه به من الإيجاز البديع، والاختصار اللطيف، وضمّنه من الحلاوة، وجلّله من رونق التلاوة، مع سهولة كلمه وجزالتها، وعذوبتها وسلاستها، إلى غير ذلك من محاسنه التي عجز الخلق عنها، وتحيرت عقولهم فيها.

وإنما يُعرف إعجازه من جهة عجز العرب عنه، وقصورهم عن بلوغ غايته، في حسنه وبراعته، وسلاسته ونصاعته، وكمال معانيه، وصفاء ألفاظه .

وقبيحٌ لعمرى بالفقيه المؤتم به، والقاريء المقتدى بهديه، والمتكلم المشار إليه في حسن مناظرته، وتمام آله في مجادلته، وشدة شكيمة في حجابه، وبالعربي الصليب، والقرشي الصريح ألا يعرف فهم إعجاز كتاب الله تعالى إلا من الجهة التي يعرفه منها الزنجي والنبطي، وأن يستدل بما يستدل به الجاهل الغبي.

ولهذا العلم بعد ذلك فضائل مشهورة، ومناقب معروفة، منها أن صاحب العربية إذا أخل بطلبه، وفرط في التماسه، ففاته فضيلته، وعلقت به رذيلة فوته، عفى على جميع محاسنه، وعفى سائر فضائله؛ لأنه إذا لم يفرق بين كلام جيد وآخر رديء، ولفظ حسن وآخر قبيح، وشعر نادر وآخر بارد، بان جهله، وظهر نقصه.

وهو أيضاً إذا أراد أن يصنع قصيدة، أو ينشيء رسالة- وقد فاتته هذا العلم- مزج الصَفْو بالكَدَر، وخلط الغُرَر بالْعُرَر، فجعل نفسه مهزأة للجاهل وعبرة للعاقل. (1)

ثالثاً: معرفة هذا العلم تهدي الإنسان إلى التعبير الصادق عما بداخله من أفكار ومشاعر، فيصف ما بداخله وصفاً صادقاً، وتجد كل صورة من ذلك تصف لوناً من ألوان المعنى.

فهذا العلم له أهمية كبيرة ينبغي لكل طالب علم أن يعطي هذا الفن حقه من الدراسة والبحث والممارسة، حتى يكتسب ملكة الفهم والتعبير.

وقد حظي هذا العلم بعناية من العلماء المتقدمين والمتأخرين، فآلفوا فيه المؤلفات المتنوعة المتناثرة، ما بين منظوم ومنثور، ومُفَعَّد وناقِد.

من هؤلاء العلماء محمد أبو الوليد زين الدين الحلبي الحنفي المعروف بابن الشحنة، الذي اشتهر بمنظومته في علم البلاغة (مائة المعاني والبيان)، ورغم قلة أبياتها قد اشتملت على المعاني والبيان والبدیع، فهي جديرة بالحفظ والعناية والشرح؛ لكونها مدخلاً لهذا الفن يسلكه الطالب المبتدي.

فجدير بطالب العلم عند دراسته لهذا الفن أن يبدأ بهذه المنظومة، فإذا فرغ منها انتقل إلى ما هو أوسع منها كـ(نظم الجوهر المكنون) للأخضري مع شرحها حلية اللب المصون للدمهوري، ثم ينتقل بعد ذلك إلى (ألفية البيان) للسيوطي مع شرحها عقود الجمان، فالعالم الرباني هو الذي يبدأ بصغار العلم قبل كباره.

ومشاركة مني في تسهيل هذا العلم ونشره بين طلابه، قمت بشرح هذه المنظومة شرحاً سهلاً مناسباً للمبتدي في هذا الفن، بعيداً عن التطويل الممل، والاختصار المخل، أسميته (الجواهر الحسان شرح مائة المعاني والبيان).

كما قمت بمقابلة النظم وضبطه على مخطوطات سيأتي ذكرها، وإخراجها بمفرده ليستفاد منه عند حفظ النظم.

هذا وأشكر الله تعالى على ما نعمه العظيمة، وأجلها هي نعمة الإسلام والعلم النافع، ثم أشكر والديّ الكريمين اللذين كانا عوناً لي على طلب العلم الشرعي، فأسأل الله تعالى أن يوفقهما لكل خير، وأن يرزقنا برهما والإحسان إليهما، إنه على كل شيء قدير.

كذلك لا أنسى أن أشكر كل من أفادني بفائدة أو تنبيه من إخواني طلبة العلم الشرعي، جزاهم الله خيراً.

وهذا جهد بشري يعتريه النقصان، والكمال لله الواحد الديان، فما كان من صواب فمن الرحيم المنان، وما كان من خطأ وتقصير فمني ومن الشيطان، ومن وجد في هذا الشرح ما يحتاج للتوضيح والبيان، فليتحفنا به وله منا جزيل الشكر والامتنان.

هذا وأسأل الله العظيم أن يوفقنا وإياكم لما يحبه ويرضاه، وأن ينفع بهذا الشرح كل من

قرأه واطلع عليه ورآه , كما أسأله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم إنه على كل شيء قدير.

وكتب/

إبراهيم الفقيه القادمي السريحي

اليمن - صنعاء- 00967777115166

بريد إلكتروني/ Alfagih90@hotmail.com

ترجمة الناظم ابن الشحنة الحنفي

k اسمه وكنيته:

هو محمد بن محمد بن محمود القاضي أبو الوليد زين الدين الحلبي الحنفي المعروف بابن الشحنة.

k مولده ونشأته:

ولد سنة 749 هـ , واشتغل بالفقه والأدب , وكان محباً للسنة وأهلها. تولى قضاء الحنفية بحلب ثم بدمشق إلى أن قبض عليه الظاهر برقوق, وقدم به إلى القاهرة, ثم أفرج عنه ورجع إلى حلب فأقام بها إلى أن قبض عليه الملك الناصر فرج لقيامه مع جماعة على الناصر, ثم أفرج عنه فقدم القاهرة, ثم عاد إلى دمشق صحبة الملك الناصر المذكور, ثم استقر في قضاء حلب وأعطى تداريس بدمشق.

k مؤلفاته:

له العديد من المؤلفات:

- * أوضح الدليل والأبحاث فيما يحل به المطلقة بالثلاث .
- * تنوير المنار .
- * الرحلة القسرية بالديار المصرية .
- * روض المناظر في علم الأوائل والأواخر في التاريخ .
- * المبتغى في اختصار روض المناظر .
- * مختصر المختصر في أخبار البشر لأبي الفدا في التاريخ .
- * منظومة في ألف بيت في عشرة علوم .
- وفاته: توفي سنة 815 هـ. خمس عشرة وثمانمائة. (1)

(1) ينظر ترجمته في: هدية العارفين (203/3) الأعلام للزركلي (44/7).

وصف النسخ الخطية للمنظومة

أولاً: نسخة زبيد :

وهذه النسخة حصلتها من مكتبة الأشاعر بمدينة زبيد أثناء رحلتي العلمية إلى تلك المدينة، حيث قام الأخ المشرف على المكتبة: عرفات الحضرمي بتصويرها وإهداءها إلي جزاءه الله خيراً.

وهذه النسخة تقع في خمسة ألواح، خطها نسخي جيد، مذيلة في آخرها بمقدمة لمنظومة في آداب طلب العلم، ولم يذكر فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ. وقد رمزت إليها في التحقيق بـ(ز).

ثانياً: النسخة الأزهرية:

وهي ضمن كتاب درر الفوائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة في البلاغة للمؤلف: محمد بن محمود العمرى.

وقد تحصلت عليها من موقع مخطوطات الأزهر، وتقع في 87 لوح ضمن الشرح، برقم (316583)

وقد رمزت إليها بـ(ع).

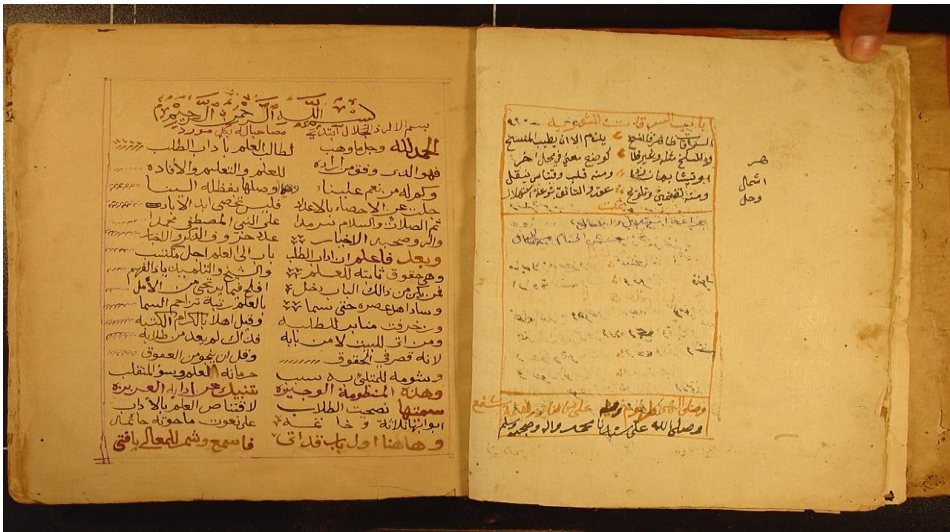
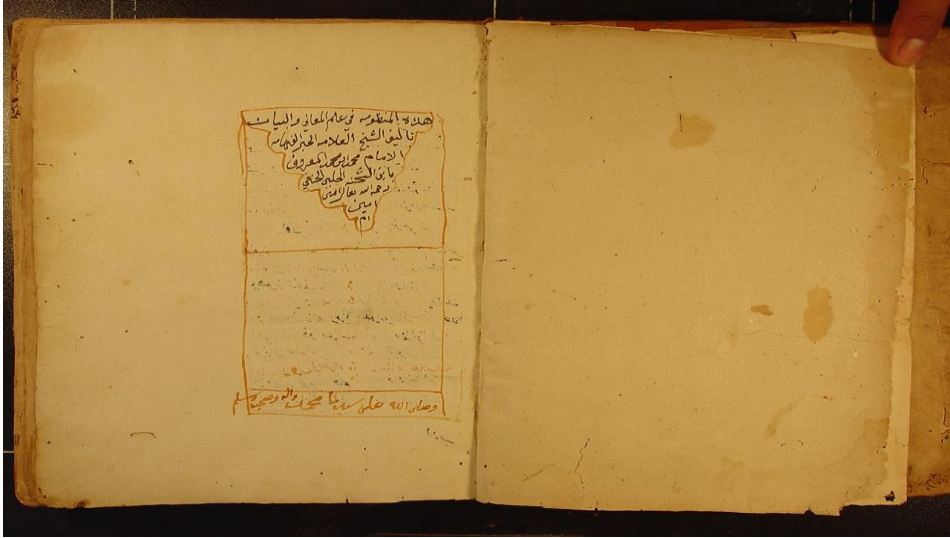
ثالثاً: النسخة الأزهرية:

وهي ضمن كتاب: دفع المحنة عن قارئ منظومة ابن الشحنة للمؤلف: محمد بن المساوى بن عبدالقادر الاهل الحسينى التهامى.

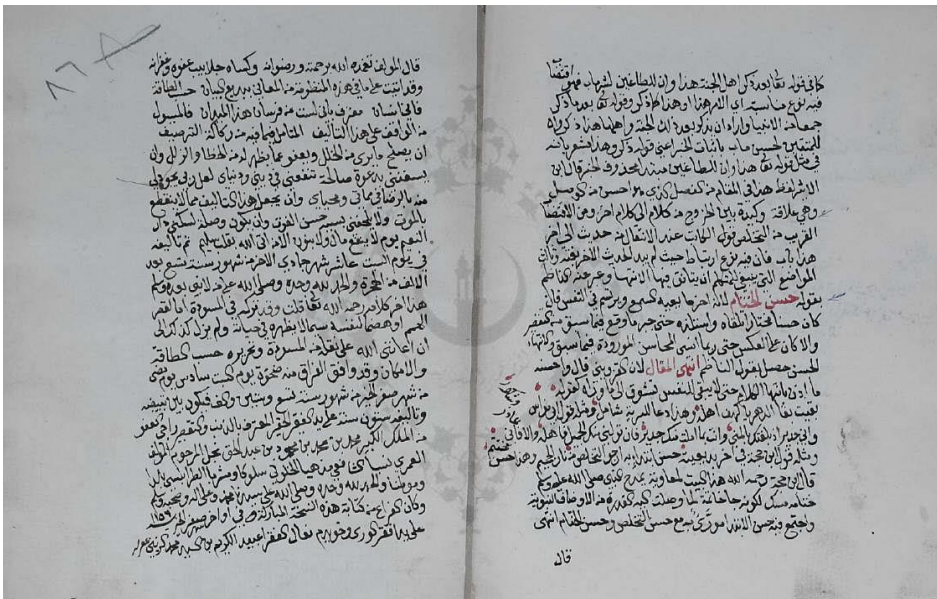
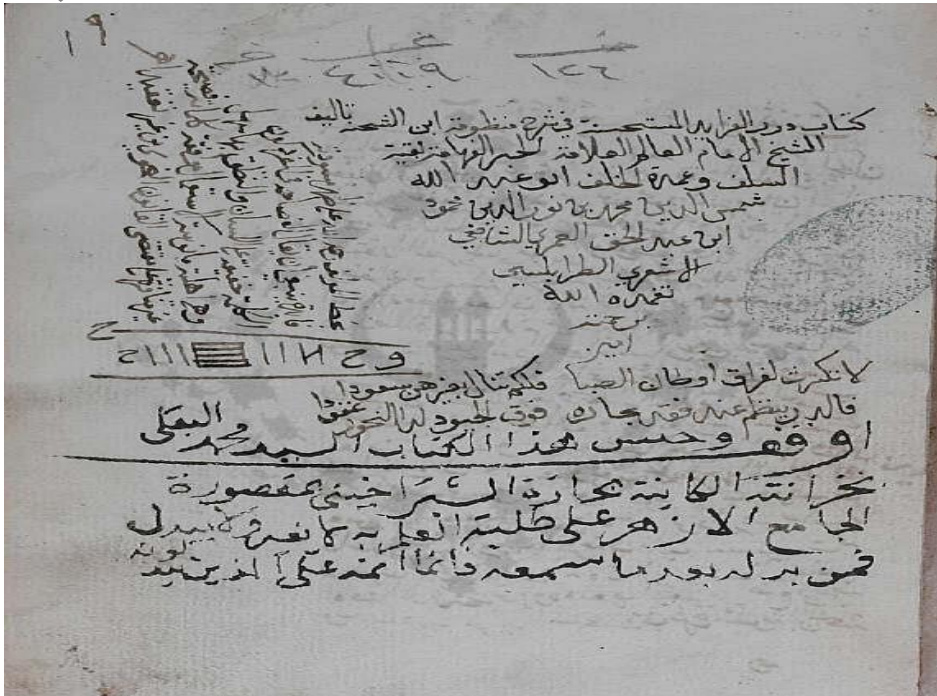
كذلك تحصلت عليها من موقع مخطوطات الأزهر، وتقع في 53 لوح ضمن الشرح، برقم: (336589).

وقد رمزت لها في التحقيق بـ(هـ).

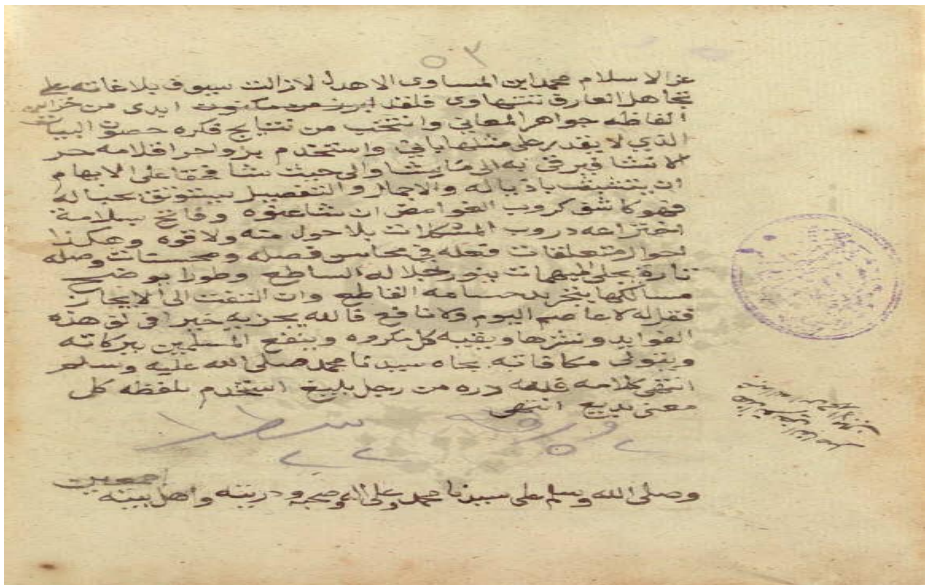
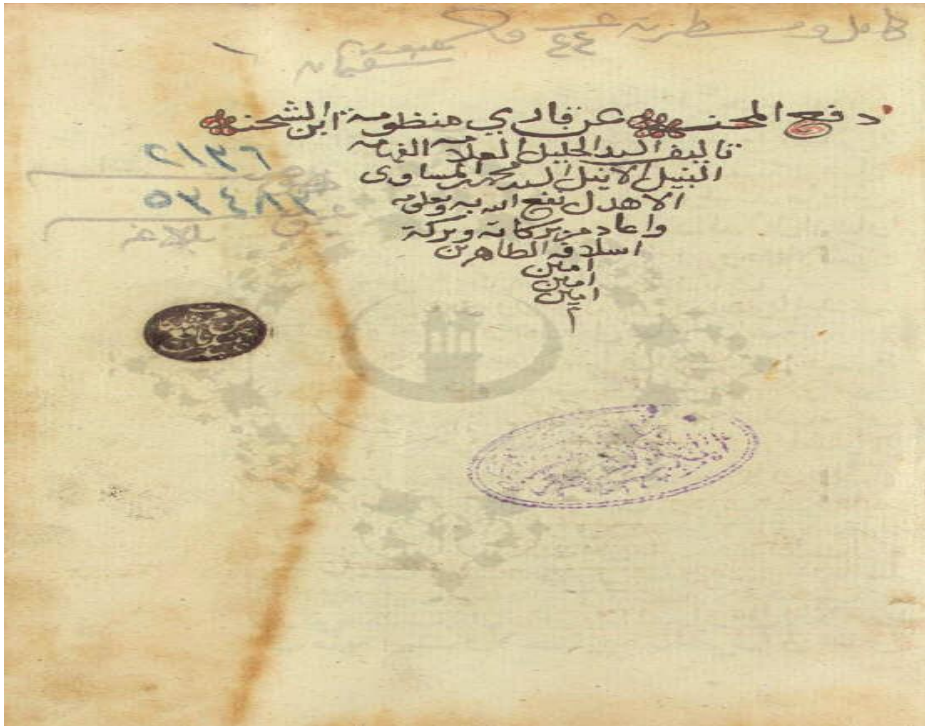
نماذج من صور المخطوط



الصفحة الأولى والأخير من نسخة (ز)



الصفحة الأولى والأخيرة من نسخة (ع)



الصفحة الأولى والأخيرة من نسخة (هـ)

نص المنظومة

عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اصْطَفَاهُ
وَبَعْدَ قَدْ [أَحْبَبْتُ] (1) أَتَى أَنْظَمًا
أَرْجُوزَةً لَطِيفَةً الْمَعَانِي
فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدٍ
مِنْ نَفَرَةٍ فِيهِ وَمِنْ غَرَابَتِهِ
ثُمَّ الْفَصِيحِ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ
وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمًا
وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ
وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرُ نَصْفُهُ (2)
يَقُولُهُ وَالْكَذِبُ إِنْ ذَا يُعْدَمَا
يَأْتِي بِهِمَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ
مُنْحَصِرُ الْأَبْوَابِ فِي ثَمَانٍ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
فِي عِلْمِي الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي
أُبَيِّنُهَا عَنْ مَائَةٍ لَمْ تَزِدْ
فَصَاحَةِ الْمُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهِ
وَكُونُهُ مُخَالَفَ الْقِيَاسِ
مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمًا
وَهُوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي
فَهُوَ الْبَلِيغُ وَالَّذِي يُؤَلِّفُهُ
وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا
وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالِ
عَرَفَانَهَا عِلْمٌ هُوَ الْمَعَانِي

البَابُ الْأَوَّلُ : أَحْوَالُ الْأَسْنَادِ الْخَبَرِيِّ

فَسَمِّ ذَا فَائِدَةٍ وَسَمِّ
لَا زِمَهَا وَلِلْمَقَامِ انْتَبَهَ (3)
أَوْ طَلَبِيًّا فَهُوَ فِيهِ يُحْمَدُ
وَيُحْسَنُ التَّبْدِيلُ بِالْأَغْيَارِ
لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرِ ذَا عِنْدَهُ
غَيْرِ مُلَابِسٍ مَجَازًا أَوَّلًا

إِنْ قَصَدَ الْمُخْبِرُ نَفْسَ الْحُكْمِ
إِنْ قَصَدَ الْأَعْلَامَ بِالْعِلْمِ بِهِ
إِنْ ابْتَدَأَ نَيْيًّا فَلَا يُؤَكَّدُ
وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ
وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ [إِنْ] (4) أَسْنَدُهُ
حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ وَإِنْ إِلَى

البَابُ الثَّانِي : أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

(1) في نسخة (ز) أجبته.

(2) في نسخة (ز) من بغير يصفه، وفي نسخة (هـ) و(ع) من يعبر نصفه.

(3) هذا البيت سقط من نسخة (ز).

(4) في نسخة (ز) و(هـ) [مَنْ] بدلاً من [إِنْ].

وَالْإِخْتِرَازَ [و] (1) لِلْإِخْتِبَارِ
وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ
فَلِلْمَقَامَاتِ أَلْثَلَاثِ فَاعْرِفَا
وَالشَّرْكَ فِيهِ لِلْعُمُومِ الْبَيِّنِ
أَوْ قَصْدِ تَعْظِيمٍ أَوْ اخْتِقَارِ
لِلشَّانِ وَالْإِيمَاءِ وَالتَّفْخِيمِ
فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ
تُفِيدُ الْاسْتِعْرَاقَ أَوْ لِمَا أَنْفَرَدَ
نَعَمٌ وَلِلذَمِّ أَوْ اخْتِقَارِ
وَالضِّدِّ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّكْثِيرِ
وَالْمَدْحِ وَالتَّخْصِصِ وَالتَّعْيِينِ
لِدَفْعِ وَهَمِّ كَوْنِهِ لَا يَشْمَلُ
ثُمَّ بَيَانُهُ فَلِإِيضَاحِ
يَزِيدُ [تَقْرِيراً] (6) لِمَا يُقَالُ
أَوْ رَدِّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ
فَلِإِهْتِمَامِ يَخْصُلُ التَّقْسِيمُ
وَقَدْ يُفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ إِنْ وَلِيَ
يَأْتِي كَالأُولَى وَالتَّفَاتِ دَائِرِ

الْحَذْفِ لِلصَّوْنِ وَلِلْإِنْكَارِ
وَالذِّكْرِ لِلتَّعْظِيمِ [وَالْإِهَانَةِ] (2)
وَإِنْ بِإِضْمَارٍ تَكُنْ مُعْرِفَا
وَالْأَصْلُ فِي الْخَطَابِ لِلْمَعْيَنِ
وَعَلَمِيَّةٌ فَلِاخْتِصَارِ
وَصِلَّةٌ لِلجَّهْلِ وَالتَّعْظِيمِ
وَبِإِشَارَةٍ لِذِي فَهْمٍ بَطِي
[وَأَل] (3) لِعَهْدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ وَقَدْ
وَبِإِضْمَارٍ فَلِإِخْتِصَارِ
وَإِنْ [مُنْكَرًا] (4) فَلِلتَّحْقِيرِ
وَضِدِّهِ وَالْوَصْفِ لِلتَّنْبِيهِينِ
وَكَوْنُهُ مُؤَكَّدًا [فِيخْصُلُ] (5)
وَالسَّهْوِ وَالتَّجَوُّزِ الْمُبَاحِ
بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ وَالْإِبْدَالُ
وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ
وَالْفَصْلُ لِلتَّخْصِصِ وَالتَّقْدِيمِ
كَالْأَصْلِ وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعْجَلِ
نَفِيًّا وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

الباب الثالث : أحوال المسند

- (1) في نسخة (هـ) (و) [أو].
- (2) في نسخة (ز) (و) (هـ) (و) (التنويه) بدلاً من الإهانة.
- (3) ما بين القوسين سقط من نسخة (ز).
- (4) في نسخة (ز) (و) (هـ) وإن تنكره.
- (5) في نسخة (ز) (و) (ع) أو يحصل.
- (6) في نسخة (ز) تقديرًا.

وَالذِّكْرُ [قد] (1) يُفِيدُنَا تَعْيِينَهُ
بِالْوَقْتِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ
لَأَنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ فِيهِ قَصْدًا
وَنَحْوُهُ فَلْيُفِيدَ زَائِدًا
بِالشَّرْطِ بِاعْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ
لَا إِنْ وَلَوْ وَلَا لِذَلِكَ مَنَعُ ذَا
وَعَكْسُهُ يُعْرِفُ وَالتَّكْيِيرُ

لَمَّا مَضَى التَّرْكُ مَعَ الْقَرِينَةِ
وَكُونُهُ فِعْلًا فَلِلتَّقْيِيدِ
وَأَسْمًا فَلِلتَّعْدَامِ ذَا وَمُقَرَّدًا
وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا
وَتَرَكَّهُ لِمَنَاعِ مِنْهُ وَإِنْ
أَدَاتِهِ وَالْجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا
وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ

البَابُ الرَّابِعُ : أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

كَحَالِهِ مَعَ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ
وَإِنْ يُرَدُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا
فَذَلِكَ مِثْلُ لَازِمٍ فِي الْمَنْزَلَةِ
وَالْحَذْفُ لِلْبَيَانِ فِيمَا أَبْهَمَا
تَوْهَمَ السَّمَاعِ غَيْرِ الْقَصْدِ
أَوْ هُوَ لَا سَتَهْجَانِكَ الْمُقَابَلَةَ
رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصَبِّ تَعْيِينُهُ
[إِذَا اهْتِمَامًا] (2) أَوْ لِأَصْلِ عُلْمَا

ثُمَّ مَعَ الْمَفْعُولِ حَالُ الْفِعْلِ
تَلَبُّسٍ لَا كَوْنُ ذَاكَ قَدْ جَرَى
النَّفْيُ مُطْلَقًا أَوْ الْإِتْبَاتُ لَهُ
مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَإِلَّا لَزِمَا
أَوْ لِمَجِيءِ الذِّكْرِ أَوْ لِرَدِّ
أَوْ هُوَ لِلتَّعْمِيمِ أَوْ لِلْفَاصِلَةِ
وَقَدِمَ الْمَفْعُولُ أَوْ شَبِيبُهُ
وَبَعْضُ مَفْعُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا

البَابُ الْخَامِسُ : الْقَصْرُ

نَوْعَانِ وَالثَّانِي الْإِضَافِيُّ كَذَا
وَعَكْسُهُ مِنْ نَوْعِهِ الْمَعْرُوفِ
وَالْعَطْفُ وَالتَّقْدِيمُ ثُمَّ إِنَّمَا
عَدَاهُ بِالْوَضْعِ وَأَيْضًا مِثْلُ مَا

الْقَصْرُ نَوْعَانِ حَقِيقِيٌّ وَذَا
فَقَصْرُ [الوصف] (3) عَلَى الْمُوصُوفِ
[طَرِيقُهُ] (4) النَّفْيُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ هُمَا
دِلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالْفَحْوَى وَمَا

(1) في نسخة (ع) أو بدلاً من قد، وما أثبتت أولى.

(2) في نسخة (ز) للاهتمام.

(3) في نسخة (ع) صفة.

(4) في نسخة (ع) طريقه.

الْقَصْرُ بَيْنَ خَبَرٍ وَمُبْتَدَأٍ يَكُونُ بَيْنَ فَاعِلٍ وَمَا بَدَأَ
مِنْهُ فَمَعْلُومٌ وَقَدْ (1) يُنْزَلُ مَنَزَلَةُ الْمَجْهُولِ أَوْ [ذَا] (2) يُبْدَلُ
البَابُ السَّادِسُ : الإِنْشَاءُ

يَسْتَدْعِي الإِنْشَاءُ إِذَا كَانَ [طَلَبٌ] (3)
فِيهِ التَّمَنِّي وَلَهُ الْمَوْضُوعُ
وَلَوْ وَهَلَ [مِثْلُ لَعَلَّ] (5) الدَّاخِلُ
هَلْ هَمْزَةٌ مِنْ مَا وَائِي أَيْنَا
فَهَلْ بِهَا يُطْلَبُ تَصَدِيقٌ وَمَا
وَقَدْ لِلْإِسْتِطَاءِ وَالتَّقْرِيرِ
وَالْأَمْرِ وَهُوَ طَلَبُ اسْتِعْلَاءٍ
وَالنَّهْيِ وَهُوَ مِثْلُهُ بِلَا بَدَأَ
وَقَدْ لِلَاخْتِصَاصِ وَالْإِغْرَاءِ
قَدْ يَقَعُ الْخَبَرُ لِلتَّفَاوُلِ

مَا هُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ وَالْمُنْتَخَبُ
لَيْتَ وَإِنْ لَمْ [يَكُنْ] (4) الْوُقُوعُ
فِيهِ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالْمَوْضُوعُ لَهُ
كَمْ كَيْفَ أَيَّانَ مَتَى [وَأَنَّى] (6)
[عَدَا هَمْزَةٌ تَصَوُّرٌ وَهِيَ هُمَا] (7)
وَعَبَّرَ بِهَا بِكُنْ وَالْتَّحْقِيرِ
وَقَدْ لِلْأَنْوَاعِ يَكُونُ جَائِي
وَالشَّرْطُ بَعْدَ هَا يَجُوزُ وَالنِّدَاءُ
تَجِيءُ ثُمَّ مَوْقِعُ الإِنْشَاءِ
وَالْحِرْصُ أَوْ بَعْضُ مَا تَأْمَلُ

البَابُ السَّابِعُ : الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

إِنْ نُزِلَتْ تَالِيَةً مِنْ [ثَانِيَةٍ] (8)
فَافْصِلْ وَإِنْ تَوَسَّطَ فَالْوَصْلُ

كَتَفْسِهَا أَوْ نُزِلَتْ كَالْعَارِيَةِ
بِجَامِعِ أَرْجَحُ ثُمَّ الْفَصْلُ

- (1) في نسخة (ز) و(هـ) وما.
- (2) ما بين القوسين زيادة من نسخة (ع)
- (3) ما بين القوسين سقطت من نسخة (ز).
- (4) في نسخة (ز) و(هـ) يمكن.
- (5) في نسخة (ز) و(هـ) وبلعل.
- (6) في نسخة (ز) و(هـ) أم أنى.
- (7) في نسخة (ز) و(هـ) لا همزة لطلب وهي هما.
- (8) في نسخة (ز) و(هـ) ماضية.

لِلْحَالِ حَيْثُ أَصْلُهَا قَدْ سَلِمًا [أَصْلٌ] (1) وَإِنْ مُرَجِّحٌ تَحْتَمًا
الْبَابُ الثَّامِنُ : الإيجاز والإطناب

تَوْفِيَّةُ الْمَقْصُودِ بِالنَّقِصِ مِنْ [بَرَائِدٍ] (2) عَنْهُ وَضَرْبُ الْأَوَّلِ
 أَوْ جُزْءُ جُمْلَةٍ وَمَا يَذُلُّ وَجَاءَ لِلتَّوْشِيْعِ بِالتَّقْصِيلِ
 لَفْظٌ لَهُ الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ إِنَّ قَصْرَ وَحَذْفَ جُمْلَةٍ أَوْ جُمْلٍ
 عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِنْهَا الْعَقْلُ ثَانٍ وَالْاعْتِرَاضُ وَالتَّذْيِيلُ
عَلِمُ الْبَيَانِ

إِيرَادُ مَا طَرَقَهُ تَخْتَلَفُ [قَدْ] (3) يُعْرِفُ
 فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةَ الدَّلَالَةِ إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ وَاسْتِعَارَةٌ
 وَطَرَفًا التَّشْبِيهِ حَسْبَيَّانٍ وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ وَبِالْوَجْدَانِ
 وَوَجْهَهُ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ وَجَا وَصَفًا فَحَسْبَيَّ وَعَقْلِي وَذَا
 وَالْكَافُ أَوْ كَأَنَّ أَوْ كَمِثْلٍ وَغَرَضٌ مِنْهُ عَلَى الْمُشَبَّهِ
 فَبَاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ أَقْسِمَا مُفَرَّدٌ مُرَكَّبٌ وَتَارَهُ
 إِيرَادُ مَا طَرَقَهُ تَخْتَلَفُ [فَمَا بِهِ لَأَزْمُ مَا مُوْضُوعٌ لَهُ] (4)
 تُنْبِي عَنْ التَّشْبِيهِ أَوْ كِنَايَةً وَلَوْ خِيَالِيًّا وَعَقْلِيًّا
 أَوْ فِيهِمَا يَخْتَلِفُ الْجُزْآنِ ذَا فِي [حَقِيقَتَيْهِمَا] (5) وَخَارِجًا
 وَاحِدًا أَوْ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا كَذَا أَدَاتُهُ وَقَدْ [يَذْكُرُ فِعْلٌ] (6)
 يَغُودُ أَوْ عَلَى مُشَبَّهِ بِهِ أَنْوَاعُهُ ثُمَّ الْمَجَازُ فَافْهَمَا
 يَكُونُ مُرْسَلًا أَوْ اسْتِعَارَةً

(1) ما بين القوسين سقط من نسخة (ز) و(ه).

(2) في نسخة (ز) و(ه) يزداد عنه.

(3) زيادة من نسخة (ز).

(4) في نسخة (ز) و(ه) وإنه اللازم والموضوع له.

(5) في نسخة (ز) حقيقتها.

(6) في نسخة (ز) يُذكر الفعل.

يُجْعَلُ [ذَا ذَاكَ] (1) اِدْعَاءٌ أَوَّلُهُ
أَصْلِيَّةٌ [أَوْ لَا] (2) فَتَابِعِيَّةٌ
وَمَا بِهِ لَازِمٌ مَعْنَى وَهُوَ لَا
إِرَادَةُ النِّسْبَةِ أَوْ نَفْسِ الصِّفَةِ
وَهِيَ إِنْ اسْمٌ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهُ
وَإِنْ تَكُنْ ضِدًّا تَهْكُمْيَّةً
مُمْتَنِعَةً كِنَايَةً فَاقْسِمِ إِلَى
أَوْ غَيْرِ هَذَيْنِ [اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهُ] (3)

عِلْمُ الْبَدِيعِ

عِلْمُ الْبَدِيعِ وَهُوَ تَحْسِينُ الْكَلَامِ
ضَرْبَانِ لَفْظِي [كَتَجْنِيسٍ] (4) وَرَدٌ
وَالْمَعْنَوِيٌّ وَهُوَ كَالْتَشْبِيهِ
وَالْقَوْلِ [بِالْمُوجِبِ] (5) وَالتَّجْرِيدِ
وَالْعَكْسِ وَالرُّجُوعِ وَالِإِبْهَامِ
وَالسَّوْقِ وَالتَّوْجِيهِ وَالتَّوْفِيقِ

الْخَاتِمَةُ : فِي السَّرِقَاتِ الشُّعْرِيَّةِ

السَّرِقَاتُ ظَاهِرٌ فَالْتَسَاخُ
وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ وَغَيْرُ ظَاهِرٍ
أَوْ يَتَشَبَّاهُ أَوْ ذَا أَشْمَلٍ
وَمِنْهُ تَضْمِينٌ وَتَلْمِيحٌ وَحَلٌّ
بِرَاعَةِ اسْتِهْلَالٍ وَانْتِقَالٍ
يُذَمُّ [لَا إِنْ اسْتَطِيعَ] (6) الْمَسْخُ
كَوَضْعِ مَعْنَى فِي مَحَلِّ آخِرٍ
وَمِنْهُ قَلْبٌ وَاقْتِبَاسٌ يُنْقَلُ
وَمِنْهُ عَقْدٌ وَالتَّائِقُ أَنْ تَسَلَّ
حُسْنُ الْخِتَامِ مُنْتَهَى الْمَقَالِ

(1) في نسخة (ز) و (هـ) إذ ذاك.

(2) في نسخة (ع) وإلا.

(3) في نسخة (ز) اجتهد فاعرفه، وفي نسخة (هـ) اجتهداً تعرفه.

(4) في نسخة (ز) و (هـ) وتجنيس ورد.

(5) في نسخة (ز) بالواجب.

(6) في نسخة (ز) و (هـ) إلا أن يطيب المسخ.

الفهرس

5مقدمة المحقق
8ترجمة الناظم ابن الشحنة الحنفي
9وصف النسخ الخطية للمنظومة
10نماذج من صور المخطوط
10الصفحة الأولى والأخير من نسخة (ز)
11الصفحة الأولى والأخير من نسخة (ع)
12الصفحة الأولى والأخير من نسخة (هـ)
13نص المنظومة
19الفهرس